

The impact of investing social security funds on the sustainability of insurance funds (A study of the experiences of some Arab countries from 2013-2022)

Mrs. Sanaa Taysir Al-Sharafi

Faculty of Islamic Studies | University of Tripoli

Received:
06/06/2023

Revised:
17/06/2023

Accepted:
11/07/2023

Published:
30/08/2023

* Corresponding author:
sanaa.alsharafi@gmail.com
[m](https://orcid.org/0009-0001-9000-0000)

Citation: Al-Sharafi, S. T. (2023). The impact of investing social security funds on the sustainability of insurance funds (A study of the experiences of some Arab countries from 2013-2022). *Journal of Economic, Administrative and Legal Sciences*, 7(8), 49 – 58.
<https://doi.org/10.26389/AJSRP.F060623>

2023 © AISRP • Arab Institute of Sciences & Research Publishing (AISRP), Palestine, all rights reserved.

• Open Access



This article is an open access article distributed under the terms and conditions of the Creative Commons Attribution (CC BY-NC) [license](https://creativecommons.org/licenses/by-nc/4.0/)

Abstract: The study aimed to identify the impact of investing the surplus funds of social security corporations on the sustainability and continuity of insurance funds in covering their insurance commitments to their beneficiaries. The study shows the types of financing for insurance funds, whether it is total financing, partial financing, or annual financing, and presents the concept of the investment fund for the social security corporation and its objectives, determinants of investment and risk management, and the best practices used to ensure a feasible financial return from investment, which contributes to ensuring the cash flow to pay the financial commitments of the insurance funds. The researcher used the inductive and comparative approach, as the study reviews a comparison between the Investment Fund of the Jordanian Social Security Corporation and the Investment Authority Of Social Security Corporation of Oman, and the impact of following appropriate policies, good practices, and governance in increasing the return on investment which raises and progresses the insurance benefits granted to beneficiaries of insurance funds, and increases the hedge of each fund to face any changes in demographics or emergency economic crises. The research reached its results as Investment funds that follow clear policies represented in low-risk investment methods and conducted the necessary studies and followed best practices and the separation of duties were the most successful in managing the capital of insurance funds, The investment is sufficient to meet the responsibilities of the insurance funds. The researcher recommended the importance of establishing an independent investment fund to manage the funds of the Palestinian Social Security Corporation upon its establishment and to exchange practical experiences with neighboring countries.

Keywords: Social security, financial sustainability, investment fund.

أثر استثمار أموال الضمان الاجتماعي على ديمومة الصناديق التأمينية (دراسة تجارب بعض الدول العربية من سنة 2013-2022)

أ. سناء تيسير الشرافي

العلوم الإدارية | كلية الدراسات الإسلامية | جامعة طرابلس

المستخلص: هدفت الدراسة للتعرف على الأثر المترتب من استثمار فائض أموال مؤسسات الضمان الاجتماعي على ديمومة واستمرارية الصناديق التأمينية في تغطية التزاماتها التأمينية للمنتفعين منها، وتبين الدراسة أنواع تمويل الصناديق التأمينية سواء كان التمويل الكلي أو التمويل الجزئي أو التمويل السنوي، وتعرض الدراسة مفهوم صندوق استثمار أموال الضمان الاجتماعي، وأهدافه، ومحددات الاستثمار وإدارة المخاطر، والممارسات الفضلى المتبعة لضمان عائداً مالياً مجدياً من الاستثمار مما يساهم في ضمان التدفق النقدي لسداد الالتزامات المالية للصناديق التأمينية، واستخدمت الباحثة المنهج الاستقرائي ومنهج المقارنة، حيث تستعرض الدراسة مقارنة بين صندوق استثمار أموال الضمان الاجتماعي الأردني، وجهاز الاستثمار العُماني، وأثر اتباع السياسات والممارسات الرشيدة والحوكمة في ارتفاع العائد من الاستثمار مما يرفع ويحسن من المزايا التأمينية الممنوحة للمنتفعين من الصناديق التأمينية، والرفع من تحوط كل صندوق لمواجهة أي تغيرات في التركيبة السكانية أو أزمات اقتصادية طارئة، وتوصل البحث في نتائجه لأن صناديق الاستثمار التي تتبع السياسات الواضحة المتمثلة في طرق الاستثمار قليلة المخاطر وعملت الدراسات اللازمة واتباع الممارسات الفضلى والفصل في الصلاحيات كانت الأنجح في إدارة أموال الصناديق التأمينية، وتوصي الباحثة بضرورة وجود سياسات واضحة لصندوق استثمار أموال الضمان الاجتماعي تجنبه الوقوع في المجازفات والمخاطر وتضمن وجود عائداً من الاستثمار يكفي للوفاء بالتزامات الصناديق التأمينية، وأوصت الباحثة بأهمية إنشاء صندوق استثمار مستقل لإدارة أموال مؤسسة الضمان الاجتماعي الفلسطيني وتبادل الخبرات مع الدول المجاورة.

الكلمات المفتاحية: الضمان الاجتماعي، الديمومة المالية، صندوق الاستثمار.

المقدمة:

تنوعت أساليب إدارة مؤسسات الضمان الاجتماعي، وتطورت مع الوقت المنهجيات المتبعة في حوكمة الأنظمة وتسخير التكنولوجيا والرقمنة بما يساهم في تخفيض التكاليف الإدارية وتطبيق مبادئ الإدارة الرشيدة والتدقيق والإفصاح المالي، وتقليل مخاطر الاستثمار وزيادة العائدات منه بما يدفع مؤسسات الضمان الاجتماعي للتحويل من دور الإعالة وتوفير الحد الأدنى من الرواتب والتعويضات إلى دور التنمية والمشاركة الفعالة في بناء الاقتصاد وتقديم خدمات الرفاهية لأفراد المجتمع المنتفعين من مزايا الصناديق التأمينية.

يعد استثمار فائض أموال الصناديق التأمينية أحد الركائز التي أدت لتوسع مؤسسات الضمان الاجتماعي في تحسين التغطيات والمزايا التأمينية للمنتفعين من جهة، ودخولها كشريك اقتصادي نافذ في المشاريع الضخمة من جهة ثانية مما يدفع بعجلة الاقتصاد للأمام ويخفض من نسب البطالة ويخلق فرص عمل ويزيد ثقة الأفراد ورغبتهم في الإلتحاق بالصناديق التأمينية.

مشكلة الدراسة:

تبدل مؤسسات الضمان الاجتماعي جهوداً في سبيل حوكمة وإدارة استثمار أموال الصناديق التأمينية بكفاءة عالية وتجنب الخسارة أو الحد منها، ومع نجاح عدة مؤسسات في ذلك، فشلت مؤسسات أخرى وأدى ذلك لإفلاس بعض صناديقها، أو تقليل المزايا التأمينية نتيجة لعدم القدرة بالوفاء بالالتزامات المترتبة عليها، تتناول الدراسة الأساليب المتبعة في تمويل الصناديق التأمينية وطرق الإدارة والاستثمار والممارسات الفضلى حسب تجارب الدول، ومع بذل السلطة الوطنية الفلسطينية الجهود لتطبيق قانون ضمان اجتماعي مع وجود معارضة لدى الكثيرين لأسباب جمة أبرزها كيفية حفظ واستثمار أموال الصناديق التأمينية والآليات اللازمة للاستثمار الصحيح، تساعد هذه الدراسة في توضيح الآليات المتبعة لدى الدول المجاورة في مجال استثمار أموال الصناديق التأمينية.

أسئلة الدراسة: تسعى الدراسة للإجابة على الأسئلة التالية:

- 1- ماهي أنواع تمويل صناديق التأمينات الاجتماعية؟
- 2- ما هي الممارسات الفضلى لاستثمار أموال الضمان الاجتماعي؟
- 3- ما أثر استثمار أموال الضمان الاجتماعي على تحسين المزايا التأمينية للمنتفعين؟
- 4- كيف يحافظ العائد من الاستثمار على ديمومة الصناديق التأمينية؟

أهداف الدراسة:

1. تهدف الدراسة لمعرفة أنواع تمويل صناديق الضمان الاجتماعي.
2. التعرف على الممارسات الفضلى لاستثمار أموال الضمان الاجتماعي.
3. التعرف على مدى تحسن المزايا التأمينية بسبب العائد من الاستثمار.
4. استنتاج العلاقة بين العائد من الاستثمار وديمومة صناديق الضمان الاجتماعي.

أهمية الدراسة:

تنبع أهمية الدراسة من جدوى وفاعلية الصناديق التأمينية في توفير الحماية الاجتماعية لكافة فئات المجتمع وتقديم المزايا التأمينية، وذلك من خلال استثمار أموال صناديق التأمينات الاجتماعية بطرق سليمة تضمن استمرار تقديم خدمات الصناديق وأيضاً توفر الاستدامة المالية على المدى البعيد، كما تكمن أهمية الدراسة في أن الاستثمار في صناديق الضمان الاجتماعي هو استجابة ملحة لمتغيرات العصر الحديث من كوارث بشرية أو طبيعية متتالية قد يتعرض لها أي فرد في أي زمان أو مكان.

ولهذا فإن الدراسة تتمثل أهميتها في الجانب العلمي الذي يمكن اعتباره نموذجاً للباحثين وجهات الاختصاص يعتمد عليه في تحسين استثمار صناديق الضمان الاجتماعي وإثراء للمكتبات العربية والدراسات المرتبطة به، وكذلك في الجانب التطبيقي في ضوء توضيح للممارسات الفضلى لاستثمار أموال صناديق الضمان الاجتماعي.

حدود الدراسة:

- حدود موضوعية: الوصول للأساليب الحديثة لاستثمار أموال الضمان الاجتماعي والطرق المثلى لإدارتها وأثر ذلك على المزايا التأمينية وديمومة الصناديق بشكل خاص والاقتصاد بشكل عام.

■ حدود زمنية: اقتصر تطبيق الدراسة الحالية في تناول تجارب بعض الدول من خلال الأدبيات والدراسات خلال الفترة من العام 2013 وحتى العام 2022، وتشمل الدول جمهورية مصر العربية، والجمهورية السورية، والجزائر، وسلطنة عمان، والمملكة الأردنية، وفلسطين، وفهم آليات إدارة صندوق استثمار أموال الضمان الاجتماعي.

منهجية الدراسة: اعتمدت الباحثة على المناهج التالية:

المنهج الاستقرائي: لدراسة سياسات وممارسات الدول العربية المجاورة والمتبعة في استثمار أموال صناديق الضمان الاجتماعي.
منهج المقارنة: مقارنة تجارب الدول العربية المجاورة بموضوع استثمار أموال صناديق الضمان الاجتماعي.

الدراسات السابقة:

سلطت الدراسات السابقة المتعلقة بموضوع البحث الضوء على أهمية وأثر استثمار أموال الضمان الاجتماعي على ديمومة الصناديق التأمينية من جوانب عدة من ضمنها دراسة محمد وموسى (2019) والتي هدفت للتعرف على دور التحصيل وتأثيره على الأموال المستثمرة والمزايا التأمينية والتعرف كذلك على الطرق المستخدمة في التحصيل، وتمثلت مشكلة الدراسة بالإشكاليات التي تواجه عملية تحصيل الإشتراكات والتي تضعف وتؤثر سلباً على المزايا التأمينية المقدمة. وقد توصلت الدراسة إلى عدة نتائج من ضمنها ضعف وعي أصحاب الأعمال بدور وأهمية التأمينات الاجتماعية، وأن الآليات المستخدمة في التحصيل لا تتلاءم مع حجم الأعمال الكبيرة في نظام التأمينات الاجتماعية، وأن الاستثمار يتم على جزء من الأموال بطريقة غير سليمة والتي تؤثر سلباً على المزايا التأمينية، وتضعف ديمومة الصناديق التأمينية في حالة عدم اتباع الممارسات الصحيحة في الاستثمار.

وفي دراسة أخرى للهلال وموسى (2018) والتي هدفت للتعرف على مساهمة الضمان الاجتماعي في زيادة مدخرات المؤمن عليهم وأثاره في تحسين المزايا التأمينية، كما هدفت لقياس آثار عائدات الاستثمار في تحسين ورفع مستوى المعيشة للمؤمنين عليهم والمشاركين في الضمان الاجتماعي، وتمحورت إشكالية الدراسة حول اختلال التوازن الواضح ما بين العائدات من الاستثمار وبين المزايا التأمينية الذي بدوره يساهم في انخفاض المقدرة المالية في نظام الضمان الاجتماعي، وقد توصلت الدراسة إلى أن فائض الاستثمار من أموال الضمان الاجتماعي لا يوجد له تأثير كبير على المزايا التأمينية في حالة عدم اتباع سياسات رشيدة، كما أن السياسة الاستثمارية للضمان الاجتماعي غير واضحة ولا تحقق الهدف المرجو منها.

أما دراسة أبو بكر (2013) فكان هدفها تقييم الدور الذي تلعبه السياسة الاستثمارية لنظام الضمان الاجتماعي في تحقيق التنمية الاجتماعية والاقتصادية في جمهورية مصر العربية وقد توصلت الدراسة إلى إن أموال التأمينات الاجتماعية هي من حق المؤمن عليهم ولا يجب استخدامها في تمويل العجز الحكومي، وكما إن اشتراكات نظام التأمينات في مصر مرتفعة مقارنة بالدول الأخرى من ناحية المرتبات وعليه يجب إعادة النظر في نسب الإشتراكات التي يتحملها المؤمن عليهم، بالإضافة إلى أن احتياطات نظام الضمان الاجتماعي تراكمت سنوياً بشكل كبير مما يتطلب البحث عن قنوات استثمارية جديدة لأموال الضمان الاجتماعي تقدم عوائد أفضل.

وإلى جانب ذلك، فإن دراسة دريباتي وشعبان (2016) التي سلطت الضوء على واقع الاستثمار في المؤسسة العامة للضمان الاجتماعي السورية وآثار استثمار فوائض الأموال على التنمية الاقتصادية وكما تناول البحث دراسة تطور النشاط الاستثماري في المؤسسة والأثار المترتبة على هذا النشاط، وتوصلت الدراسة إلى عدة نتائج منها أن عملية استثمار فوائض مؤسسة الضمان الاجتماعي تساهم في حدوث تراكمات رأسمالية مستقبلية، ووجود علاقة طردقة ما بين استثمارات المؤسسة العامة للضمان الاجتماعي وإجمالي الاستثمارات، وكذلك وجود علاقة طردية ما بين إيرادات مؤسسة الضمان الاجتماعي والنتائج المحلى الإجمالي.

وفي دراسات أخرى عن تجارب الدول في مجال استثمار أموال الضمان الاجتماعي هدف مطرف وبومود (2019) إلى البحث عن الإشكاليات المتعلقة بالتوازنات المالية في صندوق الضمان الاجتماعي في الجزائر وطرق إيجاد حلول لها، وتوصلت الدراسة إلى أن الإشتراكات هي المصدر الوحيد لتمويل صناديق الضمان الاجتماعي في الجزائر كما ويعتمد تمويل العجز في الصندوق على تبرعات وهبات الدولة، وتعتمد الدولة في تسيير العجز في صندوق الضمان الجزائري وعلى زيادة الإشتراكات وترشيد النفقات، وأهمية الاستثمار الرشيد في تمويل الصناديق.

التعليق على الدراسات السابقة:

أكدت دراسة محمد وموسى (2019) أن التحصيل وطرقه له فوائد جمة في توفير السيولة لدفع المنافع النقدية من الصناديق التأمينية، وأكدت دراسة الهلال وموسى (2018) بأهمية المساهمات للصناديق التأمينية، وذكرت دراسة أبو بكر (2013) أن نسب المساهمات في الصناديق التأمينية مرتفعة ولا يجوز استغلالها لسد الديون الحكومية، ودراسة مطرف وبومود (2019) التي بينت أن

تمويل التأمينات الاجتماعية يأتي فقط من المساهمات والهبات من الدولة، وبحاجة لبحث سبل جديدة للتمويل والاستثمار الملائم لتحسين الوضع المالي للصناديق التأمينية.

ورأت دراسة محمد وموسى (2019) أن الاستثمار بالطرق الخطرة والغير رشيدة يؤدي لضعف الصناديق التأمينية ويهدد استمراريتها، ودراسة الهلالي وموسى (2018) أكدت أن الاستثمار لا يضيف عائد مالي عالي يساهم في تحسين المزايا التأمينية في حال كانت السياسات المتعلقة بالاستثمار مهمة وبحاجة للتوضيح، ودراسة أبو بكر (2013) التي رأت أن الفائض من أموال الصناديق التأمينية كبير وبحاجة لاستثماره بالطرق السليمة ليساهم في تحسين المزايا التأمينية وأيضاً في رفع حجم الأموال، ودراسة دريباتي وشعبان (2016) التي وجدت علاقة طردية بين الاستثمار والمزايا التأمينية وأيضاً علاقة طردية بين الاستثمار وزيادة الناتج المحلي للدولة.

الإطار النظري.

مصطلحات الدراسة وتعريفاتها:

الضمان الاجتماعي: تشريع إلزامي تصدره الدول لمصلحة أفراد المجتمع العاملين، فتقوم بتأمينهم من المخاطر التي قد تواجههم مثل إصابات العمل والمرض والشيخوخة ولا يكون الغرض منه تحقيق الأرباح بقدر خلق الطمأنينة والأمان بين أفراد المجتمع. (أدم، 2020).

الديمومة المالية: التوازن الزمني للمال ويعني أن أي عجز في الميزانية الخاصة يجب أن يتم تغطيته في المستقبل بواسطة الإيرادات المستقبلية، ويحتاج تحقيق الديمومة المالية إلى تنظيم خطة ذات أهداف استراتيجية، وتحديد الموارد اللازمة لتحقيق هذه الأهداف إلى مراقبة التدفق النقدي عن كثب. (ماس، 2012).

صندوق استثمار أموال الضمان الاجتماعي: هو صندوق أنشأ لإدارة استثمار أموال مؤسسة الضمان الاجتماعي بهدف تحقيق عوائد مجدية ومنظمة للأموال المستثمرة مع الحفاظ على القيمة الحقيقية للموجودات وأصولها وتوفير السيولة اللازمة لمواجهة الالتزامات المستقبلية المترتبة على المؤسسة. (الضمان الاجتماعي الأردني، 2022).

إدارة المخاطر: يقصد بإدارة المخاطر أن يتم التحكم بوقوع الخطر من خلال تحديد الأسباب المؤدية لحدوثه واحتساب احتمالية حدوثه وحجم الخسائر المتوقعة المترتبة على حدوثه، ومن ثم اختيار أفضل الطرق والأساليب للتصدي لتلك المخاطر والتقليل من أثارها ومتابعة فعالية الأساليب المستخدمة. (بالعيد وضو، 2023).

اعتمدت أنظمة الضمان الاجتماعي في البدايات على التمويل الكامل لمساهمات الصناديق التأمينية وذلك لتناسب بين المعاشات ومدة التأمين وتوقيت استحقاق المزايا المحدودة، وبذلك لم تكن هنالك حاجة للدعم من الدولة، لكن الظروف اختلفت بعد الحرب العالمية الثانية وتغير قيمة العملة على المستوى العالمي بالإضافة لانخفاض السرعة للقوة الشرائية للنقود، وارتفاع نفقات المعيشة للأفراد وتدني الأجور في المقابل، مما أدى لاعتماد أسلوب الموازنة أو طرق التمويل الجزئي للصناديق التأمينية، والأخذ بعين الاعتبار التوازن بين نظم الضمان الاجتماعي والتزاماته اتجاه الأفراد وبين التطور والنمو الاقتصادي. (منظمة العمل العربية، 2013).

ويعد استثمار أموال الضمان الاجتماعي استغلالاً وتشغياً للموارد التي تساهم في رفع رأس المال فتشمل الاستثمار في المجالات المختلفة مثل النقل والقوى المحركة، ولتحقيق الاستثمار لا بد من تحقيق التوازن ما بين الاستثمار الاجتماعي والاستثمار الإنتاجي، والذي يشمل المهارات والخبرات التي تساهم في استغلال رأس المال المادي المساهم بدوره في زيادة الرفاهية الاجتماعية وتحسين الأحوال المعيشية والصحية وذلك عن طريق تقديم خدمات أفضل للمؤمن عليهم. (الهلالي وموسى، 2018).

أساليب تمويل الصناديق التأمينية: (عواد ونديم، 2020).

ويقصد بها الأساليب الإكتوارية التي تقدر التكاليف اللازمة لتغطية المزايا التأمينية للنظام من حيث النسب والطرق، وتتجرأ إلى:

- **نظام التمويل الكامل:** ويقصد به تحميل كل جيل التكلفة الكاملة للمزايا الحالية والمستقبلية، وهو نظام يعتمد على تراكم المخصصات من سنة إلى سنة، ومقارنة التدفق النقدي (Cash flow) مع النفقات التي تدفع للمتفعين، وعادةً ما تلجأ له الأنظمة التي ترغب في تكوين حجم أموال ضخمة يساهم في دخولها في الاستثمارات الكبيرة وليس فقط تغطية المزايا التأمينية للأفراد. المزايا:

- يؤدي تراكم الأموال للدخول في الاستثمارات طويلة الأجل مما يساهم في زيادة نسبة العائد من الاستثمار وبالتالي تحمل نفقات المزايا التأمينية الناتجة عن ارتفاع الأسعار والتضخم.

- ترفع الاستثمارات الناتجة عن التمويل الكلي من الاقتصاد الكلي والجزئي لمساهمتها في المشاريع ذات العائد المباشر والغير مباشر مما يخفف من نسب البطالة والتضخم، والقدرة على تحمل التغييرات الديموغرافية في التركيبة السكانية.
العيوب:
- يعتبر ارتفاع نسب الاشتراكات التي يؤديها كل من العامل أو صاحب العمل من العيوب الثقيلة والمكلفة. حيث يتحمل كلاهما مجموع النفقات من لحظة دفع أول اشتراك حتى سن الشيخوخة وما يتم عليها من تغييرات في النسب على مدار السنوات بسبب ارتفاع الأسعار والتضخم. كما قد يحدث عجز في المخصصات، نتيجة لعدم قدرة أصحاب العمل والشركات على السداد، والهرب عن التصريح عن العمال الجدد.
- نظام التمويل الجزئي: تقدر النفقات على المزايا التأمينية خلال مدة تصل لعشر سنوات، ويتم توزيع النفقات على الأجيال المشتركة في النظام.
المزايا:
- انخفاض معدل الاشتراك سواء على العامل أو صاحب العمل، مما يؤدي لانخفاض تكاليف الأجور على أصحاب الشركات فيزيد من فرص العمل في السوق، ومعالجة أي عجز من خلال دراسة التكاليف والنفقات، واتخاذ التدابير اللازمة لمعالجة المصروفات العالية.
- إمكانية تحسين المزايا التأمينية ورفع سقف التغطيات حسب معدل العائد من الاستثمار التراكمي.
- مواكبة التغيرات في التركيبة السكانية من خلال الدراسات الدورية.
- تساهم الدراسات السنوية في معرفة الأموال المتراكمة والاحتياطية وإمكانية استثمارها في مشاريع متوسطة وطويلة الأجل.
- نظام الموازنة السنوية (pay to go): ويقدر هذا النظام النفقات المدفوعة للمزايا التأمينية أو المصاريف الإدارية بشكل سنوي، وبالتالي يتحمل المشتركون تغطيتها.
المزايا:
- التغطية الكاملة للنفقات السنوية وأي تغييرات تحدث على النفقات السنوية.
- تحقيق مفهوم التكافل الاجتماعي من خلال تحمل كل جيل نفقات الجيل الذي يليه.
- يقي هذا النظام الصناديق التأمينية من العجز، حيث يتم تحمل كافة التكاليف المترتبة على الصندوق بشكل سنوي.
العيوب:
- التأثير الشديد بالتغير في التركيبة السكانية، مما قد يدفع أجيال لدفع أضعاف ما قد تدفعه أجيال أخرى وترتفع الاشتراكات بشكل كبير لا يمكن توقعه أو تحمله.
- في حالات التغير، قد يقلل أصحاب القرار من المزايا التأمينية على حساب البقاء على دفع نفس الاشتراكات مما يضعف من التغطيات ولا يحقق مبدأ الحماية والعدل في التوزيع.
- لا تعتمد المؤسسات التي تتبع نظام الموازنة السنوية على هيكل ثابت للتمويل مما يخلق حالة من عدم الثقة بتغطيات المزايا التأمينية في المستقبل.
- يعتبر العجز المالي وضعف الاتزان بين المدفوعات والإيرادات، وعدم القدرة على الوفاء بالالتزامات التأمينية خاصة على المدى البعيد وفي ظل وجود مخاطر متزايدة هو التحدي الأكبر الذي يواجه الصناديق التأمينية، وقد تعددت الأسباب التي تؤدي لوجود عجز مالي في الصناديق التأمينية وتشمل: (مطرف وعواطف، 2019)
- تفاقم معدلات البطالة نتيجة إفلاس المؤسسات متوسطة وصغيرة الحجم.
- تعسر تحصيل الاشتراكات من الشركات بسبب وضعها المالي وضعف السيولة المالية.
- تحايل أصحاب العمل في التصريح عن العمال وأجورهم الشهرية.
- تزايد نفقات الصناديق التأمينية وخاصة صندوق التقاعد وضعف موارده بالمقابل.
- واتخذت مؤسسات الضمان الاجتماعي مجموعة من الإجراءات والتدابير الوقائية في سبيل المحافظة على التوازن بين المدفوعات والإيرادات وتقديم إصلاحات من شأنها حوكمة المعاملات وتنظيمها وتشمل: (مطرف وعواطف، 2019)
- تفعيل دور دوائر الرقابة والتفتيش التابعين لمؤسسات الضمان الاجتماعي والوزارات ذات العلاقة في سبيل زيادة التحصيل ومنع التحايل.
- تنفيذ توقعات التدفقات النقدية اليومية (ISSA,2022)

- الإدارة المثلى للعلاقات المصرفية (ISSA,2022)
- وضع القوانين الملزمة بفرض عقوبات على المخالفين بالوفاء بالتزاماتهم لصالح صناديق التأمينات الاجتماعية.
- إنشاء صناديق مساندة للصناديق الرئيسية مثل صندوق التحصيل، وصندوق الاستثمار.
- القيام بإصلاحات لتمويل الصناديق التأمينية تشمل توسيع قاعدة التمويل ليدخل فيها مصادر إضافية من الدولة كفرض رسوم ضريبية على بعض المنتجات الثانوية كالتبغ وحصص البيع في اليخوت وما شابهها من أصول، وأيضاً الأدوية المستوردة (بربار ونور الدين، 2017).
- ترشيد نفقات الصناديق التأمينية وخاصة في حالة التأمين على المرض وتشمل تعزيز الأدوية والمستهلكت المحلية والوطنية، وتنظيم القوانين مع الأطباء والصيدالّة وتحديد اتفاقيات واضحة مع مؤسسة التأمين الاجتماعي.
- زيادة عدد الدراسات الإكتوارية، والتي تقضي بضرورة كفاية الأموال المتاحة لدى الصناديق في وقت معين لمقابلة المزايا المستقبلية للمؤمن عليه، مما يفرض وضع أسلوب التمويل المناسب لكل صندوق. (منظمة العمل العربية، 2013).

أهمية استثمار أموال الضمان الاجتماعي: يتركز الاهتمام باستثمار أموال الضمان الاجتماعي في جوانب تتمثل في: (حميده، 2004)

- أنها مصدر رئيسي لتمويل المزايا التأمينية التي توفرها الصناديق.
- يعتبر العائد من الاستثمار احتياط تمويل حالات عجز الصناديق التأمينية الناتج عن ارتفاع النفقات والتضخم.
- مساهمة عوائد الاستثمار في تحسين المزايا التأمينية للمتفعين من الصناديق التأمينية.
- دفعها لعجلة الاقتصاد من خلال مشاركتها في المشاريع الربحية داخل الدولة مما يخلق فرص عمل جديدة.
- المحافظة على التوازن في حركات السوق المالي وضبط العرض والطلب والحد من المضاربات التي قد تسبب الضرر بالسوق من خلال استثماراتها الكبيرة في السوق المالي.

صندوق استثمار أموال الضمان الاجتماعي:

لجأت الدول لاستحداث صندوق استثمار لأموال الضمان الاجتماعي لحوكمة إدارة الأموال ووضع إطار وصلاحيات استثمارها بالطرق الرشيدة وقليلة المخاطر والتي تضمن عائد مالي يساهم في تغطية النفقات المترتبة على كل صندوق تأميني، وتناول صندوق استثمار أموال الضمان الاجتماعي الأردني وجهاز الاستثمار العماني كمثال لنجاحهم في تحقيق الأهداف الرئيسية من نشأتها. تشابهت الصناديق الاستثمارية في إنشائها من خلال قانون منصوص عليه من الدولة وأيضاً في الأهداف الاستراتيجية والتي تشمل: (منظمة العمل العربية، 2013).

- تحقيق عوائد استثمارية مجدية تساعد في تغطية التزامات الصناديق التأمينية.
- تعزيز فهم المواطن بأن صندوق الاستثمار لأموال الضمان الاجتماعي هو مستثمر وطني للمدى البعيد يهدف لتنمية الاقتصاد.
- الالتزام باتباع الممارسات الفضلى في الشؤون الإدارية والمالية والاستثمارية للصندوق.

طرق استثمار أموال التأمين الاجتماعي. (نظام صندوق استثمار أموال الضمان الاجتماعي الأردني، 2014):

- بيع وشراء الأسهم سواء كانت مدرجة أو غير مدرجة في البورصة.
- المشاركة في المشاريع ذات الجدوى الاقتصادية.
- شراء وبيع السندات والأذونات والأسناد والصكوك الإسلامية بالإضافة للاكتتاب.
- الودائع النقدية في الأجهزة المصرفية ضمن عوائد تتناسب مع حجم الأموال.
- الدخول في مساهمات الصناديق الاستثمارية.
- تقديم القروض طويلة الأجل لتمويل المشاريع ذات الجدوى الاقتصادية.
- شراء العقارات وتطويرها لغايات التملك والاستثمار.

جدول مقارنة بين السياسات الاستثمارية لكل من صندوق الاستثمار الأردني والعماني (إعداد الباحثة)

اسم الصندوق	السياسات المتعلقة بالاستثمار	المحافظ الاستثمارية	أصول الصندوق	العائد من الاستثمار
صندوق استثمار أموال الضمان	-وضع الضوابط الرقابية لإدارة المخاطر الاستثمارية	-محفظة أدوات السوق النقدي.	ارتفاع أصول صندوق الضمان الاجتماعي	سجل دخل الصندوق نمواً

العائد من الاستثمار	أصول الصندوق	المحافظ الاستثمارية	السياسات المتعلقة بالاستثمار	اسم الصندوق
ربحياً بنسبة 15.4% عن الدخل المتحقق خلال عام 2021، أما الدخل الشامل الذي يتكون من دخل الصندوق يضاف له تقييم محفظة الأسهم ، بلغ العام الماضي حوالي 1.1 مليار بمعدل عائد على الموجودات بلغ 8.4 بالمئة.	الأردني وموجوداته من 12.3 مليار دينار نهاية عام 2021، إلى 13.8 مليار دينار نهاية عام 2022.	-محفظة السندات. -محفظة القروض -محفظة الأسهم -المحفظة العقارية -المحفظة السياحية	والمتعلقة بمحفظة السوق، السيولة النقدية، الائتمان، ومخاطر إدارة الموجودات. -الخضوع للرقابة من جهات مختلفة مثل الرقابة من مجلس إدارة صندوق الضمان الاجتماعي، والرقابة من مجلس إدارة صندوق الاستثمار من خلال لجان رقابة، ومن شركات تدقيق خارجية، ومؤسسات الدولة. -آلية اتخاذ القرار الاستثمار تتم من خلال وجود دراسات علمية تؤكد جدوى الاستثمار وتتسلسل الموافقات حسب مصفوفة الصلاحيات.	الاجتماعي الأردني(التقرير السنوي للضمان الاجتماعي الأردني، 2021)
-بلغ العائد السنوي الجهاز 10.3% منذ تأسيسه.	بلغ حجم أصول جهاز الاستثمار العُماني أكثر من 16 مليار ريال عماني (أكثر من 40 مليار دولار) حتى نهاية العام 2022.	-العقارات -التملك الخاص في قطاعات تشمل التعدين، الرعاية الصحية، التكنولوجيا، القطاعات الاقتصادية النامية، الخدمات اللوجستية. -الأسواق العامة بمبدأ التنوع والتوزيع على 45 دول وعشر قطاعات. -الشراكات مع الدول: تأسيس الشركة الفيتنامية العمانية، وصندوق الاستثمار العماني الهندي، المشروع الاوزبكي العماني للاستثمار، شركة عمان بروناي للاستثمار، شركة باك عُمان للاستثمار وغيرها. -المبادرات المحلية لدعم الشركات النامية.	-اتباع دليل الحوكمة في الإدارة. -التدقيق الداخلي والخارجي. -وجود نظام للتبليغ وضبط المخالفات. -اتباع سياسة الاستثمار الداخلي والخارجي والشراكات مع الدول الصديقة.	جهاز الاستثمار العُماني(التقرير السنوي، 2021)

استثمار أموال الصناديق التأمينية في فلسطين: في فلسطين، تقتصر أنظمة الحماية الاجتماعية على برامج مساعدات مؤقتة وعلى قوانين سنتها السلطة الوطنية الفلسطينية كخطوة أولية مثل قانون الخدمة المدنية، قانون التقاعد العام (قانون التقاعد العام، 2005)، قانون العمل الفلسطيني وقانون الضمان الاجتماعي الذي تم تجميده عام 2019 قبل أن تطلق مؤسسة الضمان عملها وهو القانون الأشمل للحماية الاجتماعية للعاملين في القطاع الخاص في فلسطين كما ويشمل القانون الفلسطيني العاملين داخل الخط الأخضر والمغتربين خارج فلسطين، والذي يغطي تأمين إصابات العمل، تأمين الأمومة، التأمين الصحي، تأمين البطالة، تأمين العجز والشيوخ (قانون الضمان الاجتماعي رقم (19) لسنة 2016).

تعتبر هيئة التقاعد الفلسطينية المثال الحي الوحيد لأحد صناديق التأمينات الاجتماعية الفاعلة من خلال صندوق التقاعد الذي يغطي ثلاثة مزايا تأمينية وهي تأمين الشيخوخة والعجز والوفاء الطبيعيين، وتمارس الهيئة دورها في كل من الضفة الغربية وقطاع غزة بما توفره من مزايا للمؤمن عليهم بشكل إجباري من القطاع المدني والحكومي وبشكل اختياري للعاملين في القطاع الخاص. تلعب هيئة التقاعد العام دوراً محورياً في الاستثمار داخل وخارج فلسطين من خلال لجنة الاستثمار المنبثقة عن مجلس إدارة الهيئة، فالمحفظة الاستثمارية لهيئة التقاعد وصلت مبلغ 303,702,677 مليون دولار أمريكي، تنوعت الاستثمارات في السندات، والأسهم، والاستثمارات البديلة، والودائع، والعقارات، والقروض الممنوحة للمشاركين في صندوق التقاعد. تبلغ نسبة الاستثمارات المحلية 84.13%، مقابل 15.87% للاستثمار الخارجي، وبلغ العائد السنوي 13.26% (هيئة التقاعد العام، التقرير السنوي، 2021)، حيث تساهم في كل من بنك فلسطين المحدود بنسبة تصل الى 6% من رأس مال البنك، وبنسبة 10% في بنك الاستثمار الفلسطيني، وتساهم في البنك الإسلامي الفلسطيني بنسبة 10%، وبنك القدس بنسبة 17% وتساهم بنسب استثمار عالية في القطاع الصحي وأيضاً قطاع التأمين بالإضافة للمشاريع العقارية المتنوعة في مختلف المحافظات.

الإطار التحليلي:

ترى الباحثة الاختلاف بين منهجيات تمويل صناديق التأمينات الاجتماعية وأن لكل منها مزايا وعيوب، ويمتاز التمويل الجزئي بالمرونة والقدرة على التكيف مع المتغيرات، وفيما يتعلق بالممارسات المتبعة فإن الصناديق التأمينية مثل صندوق استثمار أموال الضمان الاجتماعي الأردني وجهاز الاستثمار العُماني تتفق في اتباع إجراءات متشابهة للاستثمار قليل المخاطر وضمن محددات تجنب الخسائر، مما نتج عنه وصول العائد من الاستثمار لنسب مجدية سنوياً إذا تمت المقارنة بحجم الأموال المستثمرة وأثرها على دفع عجلة الاقتصاد في كل دولة، وكما يعتبر صندوق استثمار أموال الضمان الاجتماعي مرساة الاقتصاد الوطني من خلال الخطط التي تساهم في توازن السوق المالي ومنع المضاربات والتنمية الاقتصادية على مستوى القطاعات المختلفة، بالإضافة لخضوعه لتعديلات في مسارات الاستثمار والآليات والتي تعتبر المؤشرات الاقتصادية البوصلة التي تحدد واقع الاقتصاد المحلي أو الخارجي وبالتالي تجنب الاستثمار في الأدوات التي ترتبط بمؤشرات اقتصادية متدنية.

وتبين الدراسات أن الاستثمار ضمن سياسات الاستثمار المتبعة في مثل هذه الصناديق ساهم على مدار السنوات في تحسين منافع الصناديق التأمينية وهو ما انعكس في تعديلات قوانين الضمان الاجتماعي لكل دولة ونأخذ مثلاً القانون المعدل للضمان الاجتماعي الأردني رقم (24) لسنة 2019 والذي أتاح للمؤمن عليه سحب المال من الرصيد الخاص به لتعليم أولاده في مؤسسات التعليم العالي أو للعلاج له أو لأفراد أسرته، كما استحدث القانون تحسينات لاستحقاق تأمين الأمومة وفق الأنظمة من حيث دفع صاحب العمل الاشتراكات عن المؤمن عليها خلال فترة إجازة الأمومة، ووفقاً للقانون يشترط لاستحقاق راتب التقاعد المبكر للمؤمن عليه الذي يتم شموله لأول مرة عند نفاذ القانون المعدل اكمال سن 55 عاماً، وبلوغ اشتراكاته 252 اشتراك فعلي، أما المرأة المؤمن عليها فعلياً أن تكمل 52 عاماً و228 اشتراكاً فعلياً كحد أدنى، وتعود مثل هذه المزايا المستحدثة من اسهامات الاستثمار في رفع رأس مال الصناديق التأمينية. (قانون الضمان الاجتماعي الأردني المعدل، 2019).

في فلسطين، نجد هيئة التقاعد الفلسطينية تبنت سياسة واضحة للعيان متمثلة في توطين المال ودعم الاقتصاد الفلسطيني وعدم النأي بالأموال للخارج وغض الطرف عن الحال المتردي المتمثل في ارتفاع العجز والتضخم والبطالة، كما أنها انتهجت الممارسات المتبعة في صناديق الاستثمار ذات المعايير الفضلى والتي توجت بوصول عائد الاستثمار لنسب مجدية وقادرة على تحمل النفقات والتغيرات المتتالية التي تنجم عن تحديات الاقتصاد والظروف الاجتماعية والسياسية الفلسطينية، حيث تنوعت المحفظة الاستثمارية لهيئة التقاعد الفلسطينية لتشمل الأوراق المالية، والاستثمارات البديلة، وصناديق التحوط، والعقارات، والاستثمارات الاقتصادية الأخرى، وتتبع هيئة التقاعد الفلسطينية الدراسات الإكتوارية، ودراسات الجدوى، ونسب المخاطرة ومحددات الاستثمار في الأسواق المالية ضمن سياسة الاستثمار للمحافظة على أموال صندوق التقاعد وضمان الديمومة المالية على المدى البعيد. (هيئة التقاعد الفلسطينية، 2022)

وعلى غرار إدارة الصناديق التأمينية من خلال سياسات واضحة ومدروسة، فإن استثمار أموال الصناديق له لوائح تنظيمية لا بد من اتباعها لتجنب الخسائر، وتقع مسؤولية عدم الالتزام بتطبيقها والتغاضي عن الممارسات السليمة وأخذ الموافقات اللازمة حسب التدرج في الصلاحيات ومسؤولية الإدارات العليا ومجالس إدارة صناديق الاستثمار والضمان الاجتماعي، التي وضعت لها الدول مصفوفات تنظيمية للصلاحيات ولوائح جزائية، لردع المخالفين والمحافظة على الإدارة الرشيدة وضمان الانضباط بالمعايير الإدارية والمالية في كل نظام.

مناقشة النتائج:

بعد الاطلاع على سياسات استثمار أموال الضمان الاجتماعي لكل من الأردن وسلطنة عُمان، بالإضافة لتجارب بعض الدول مثل سوريا، والجزائر وجمهورية مصر العربية في إدارة استثمار أموال الضمان الاجتماعي وتحسين المزايا التأمينية، ترى الباحثة أن الاستثمار هو أداة اقتصادية ثنائية القطب من حيث المنافع والمضار للصناديق التأمينية، فحين تستثمر الأموال ضمن دليل واضح للضوابط المسموح بالاستثمار بها في كل دولة والأخذ بعين الإعتبار هامش المخاطرة والمحددات الموضوعية من قبل الخبراء ولجان الاستثمار وعمل الدراسات الإكتوارية اللازمة قبل أخذ القرار في أي استثمار مستقبلي، فإن النتائج تكون مثمرة وبناءة ويكون العائد من الاستثمار يجني ثماره في دعم الصناديق وتحسين المزايا التأمينية، أما في الحالات التي تستثمر فيها الأموال دون الرجوع للدراسات العلمية والتحوط الكافي، بالإضافة للمخاطرة في الأسواق المالية المضطربة، كانت النتائج لا تحمد عقبها مما أثر ليس فقط على انخفاض العائد من الاستثمار ولكن أيضاً أدى إلى خسارة الأموال المستثمرة وهو ما أثر على الصناديق التأمينية والديمومة المالية.

تلخيص النتائج في:

- يوجد تأثير لاستثمار فائض أموال الصناديق التأمينية على ديمومة الصناديق التأمينية حيث بينت الدراسات أن الاستثمارات المجدية أدت لوجود عائد من الاستثمار ساهم في الوفاء بدفع المزايا التأمينية وأيضاً تحسين المنافع.
- تساهم طرق تمويل الصناديق التأمينية في دفع صاحب العمل للتصريح عن العمال ودفع المبالغ المترتبة على اشتراكهم في التأمين وبالتالي يتوفر سيولة مالية تضمن دفع التعويضات وأيضاً يمكن استثمارها في مشاريع مختلفة.
- تمثلت الممارسات الفضلى في تحقيق الإدارة المالية السليمة، والحوكمة، والفصل في الصلاحيات، واتباع منهجيات استثمارية واضحة وقليلة المخاطر.
- أهم طرق استثمار أموال الصناديق التأمينية تمثلت في الأسواق المالية مع وضع محددات للاستثمار، العقارات، الودائع، والسندات، بالإضافة للقطاعات التشغيلية.

التوصيات:

- تأكيداً لما سبق ولما توصلت له الباحثة من خلال دراسة تجارب الدول العربية المجاورة في استثمار أموال الضمان الاجتماعي، تم التوصل لبعض التوصيات والدروس المستفادة لاستثمار أموال صناديق الضمان وذلك كالآتي:
1. تأسيس مؤسسة وطنية استثمارية مستقلة فلسطينية متخصصة في استثمار أموال صناديق الضمان الاجتماعي عند إنشائه لمواجهة أي تحديات مستقبلية.
 2. اعتبار دائرة التحصيل من أهم الدوائر في مؤسسة الضمان الاجتماعي لدورها في ابقاء السيولة اللازمة سواء لسد النفقات المترتبة على المزايا التأمينية أو للدخول في استثمارات متنوعة.
 3. اعتماد سياسة استثمارية واضحة ومواصلة السعي في توجيه الفرص الاستثمارية وتعظيمها والبحث عن طرق جديدة وأدوات استثمارية متنوعة من شأنها توسيع عائد أموال صناديق المستثمرة.
 4. تركيز الإهتمام على المجالات التي من شأنها تحقيق عوائد مالية وديمومة مالية طويلة الأجل وربحية مجدية مع نسب مخاطرة متدنية.
 5. اعتبار مؤسسة الضمان الاجتماعي ذراع استثماري وطني وتوجيه أموال الضمان الاجتماعي لتحقيق أهداف التنمية المستدامة المتمثلة في العدالة الاجتماعية والمساواة والنمو الاقتصادي وخلق فرص عمل جديدة.
 6. استقطاب وتوظيف كفاءات إدارية ومالية عالية للمساهمة في تعظيم عائد الاستثمار ضمن درجة مخاطرة مقبولة ووفقاً للمعايير والأسس المعتمدة، وتبادل الخبرات بين مؤسسات الضمان الاجتماعي العربية في مجالات الاستثمار.

أولاً: المراجع باللغة العربية:

- بالعبد، نعيمة، وضو، نصر. (2023). الهندسة المالية ودورها في إدارة المخاطر: دراسة حالة البنك الفرنسي PARIBAS BNP للفترة " 2019 - 2005". مجلة الاقتصاد والتنمية المستدامة، مج 6، ع 1، 610 - 627.
- موقع الضمان الاجتماعي الاردني- صندوق ادارة اموال الضمان الاجتماعي. 2022. <https://2u.pw/br2JSp>.
- التقرير السنوي، هيئة التقاعد الفلسطينية 2022.
- التقرير السنوي لصندوق استثمار أموال الضمان الاجتماعي. 2021. <https://shorturl.at/W0149>.
- التقرير السنوي لجهاز الاستثمار العماني. 2020. <https://rb.gy/yn8nq>.
- عواد، عبد النبي أحمد، ونديم، إيهاب عز الدين. (2020). تجربة دولة شيلي ودولة البرازيل في تطوير نظم التأمينات الاجتماعية وكيفية الاستفادة منها. المجلة العلمية للاقتصاد والتجارة، ع 3، 533 - 560.
- محمد، عبدالله محمد عبدالله، وموسى، حامد عبدالله حامد. (2019). أثر تحصيل الاشتراكات واستثمار أموال الضمان الاجتماعي علي المزايا التأمينية. مجلة دراسات مصرفية ومالية، ع 34، 9 - 40.
- مطرف، عواطف، وبومود، إيمان. (2019). التجربة الأردنية في مجال استثمار الموارد المالية للضمان الاجتماعي: قابلية التطبيق لحل مشاكل التوازنات المالية بصندوق الضمان الاجتماعي بالجزائر. الملتقى الدولي: إشكالية نظام التقاعد في الجزائر - رؤية مستقبلية في ظل التجارب الدولية، مج 2، الجزائر: جامعة الجزائر 3 - كلية العلوم الاقتصادية والعلوم التجارية وعلوم التسيير - مخبر العولمة والسياسات الاقتصادية، 185 - 203.
- بربار، نور الدين. (2019). إصلاحات الضمان الاجتماعي في الجزائر وأثرها على توازناته المالية. مجلة الدراسات التجارية والاقتصادية المعاصرة، مج 2، ع 1، 96 - 113.
- الطراونة، عبدالله أمحمد خلف. (2018). الإصلاحات القانونية للتأمينات الاجتماعية وأثرها على التنمية الاقتصادية في دولة الإمارات العربية المتحدة. الفكر الشرطي، مج 27، ع 1، 97 - 135.
- الهلالي، مبارك عبدالقادر محمد، وموسى، حامد عبدالله حامد. (2018). أثر عائدات استثمارات الضمان الاجتماعي علي المزايا التأمينية: دراسة تطبيقية 2017 م. مجلة الدراسات العليا، مج 12، ع 48، 245 - 228.
- دريباتي، يسيرة، وشعبان، وفاء. (2016). دور الاستثمار في المؤسسة العامة لتأمينات الاجتماعية في التنمية الاقتصادية. مجلة جامعة تشرين للبحوث والدراسات العلمية - سلسلة العلوم الاقتصادية والقانونية، 38، (1).
- أبو بكر، عيد أحمد. (2013). دور استثمار أموال واحتياطات التأمينات الاجتماعية في دعم وتحقيق التنمية الاقتصادية والاجتماعية: بالتطبيق علي جمهورية مصر العربية. المؤتمر العلمي الدولي الثاني حول دور التمويل الإسلامي غير الربحي - الزكاة والوقف - في تحقيق التنمية المستدامة، ج 1، الجزائر: جامعة سعد دحلب البليدة - الجزائر، 1 - 25.
- منظمة العمل العربية. (2013). دور استثمار أموال التأمينات الاجتماعية في تطوير نظم الحماية الاجتماعية. المركز العربي للتأمينات الاجتماعية.
- قباجة، أحمد. (2012). الاستدامة المالية للسلطة الوطنية الفلسطينية: التجربة التاريخية والافاق المستقبلية. معهد ماس. <https://mas.ps/publications/2025.html>.
- حميده، صفوت علي محمد. (2004). استثمار أموال صناديق المعاشات في مصر بين الواقع والكفاءة. المؤتمر العلمي السنوي الدولي العشرون: صناعة الخدمات في الوطن العربي - رؤية مستقبلية، القاهرة: كلية التجارة - جامعة المنصورة، 1 - 37.
- نظام صندوق استثمار أموال الضمان الاجتماعي 2014. <https://www.ssif.gov.jo/UploadFiles/6pdf.pdf>.
- قانون صندوق استثمار أموال الضمان الاجتماعي الأردني. <https://www.ssif.gov.jo/UploadFiles/6pdf.pdf>.
- قانون جهاز الاستثمار العماني. <https://qanoon.om/p/2021/rd2021057/>.
- قانون التقاعد العام 2005.
- قانون العمل الفلسطيني رقم 7 للعام 2000.
- قانون الضمان الاجتماعي رقم (19) لسنة 2016
- قانون الضمان الاجتماعي الأردني المعدل <https://tinyurl.com/2krzuaxh2019>

ثانياً: المراجع باللغة الإنجليزية:

- ISSA. World Social Security Forum. 2022.